المفوضات كوسيلة لتسوية المنازعات – سدد النهضة نموذجاً

نوارة مفتاح مسعود العوراني

كلية القانون،جامعة الجفرة ،ليبيا،nowarameftha@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2022/4/5

وقبلت بتاريخ 2022/5/11

ونشرت بتاريخ 2022/06/18

الكلمات المفتاحية: (تسوية المنازعات-المفاوضات-سد النهضة الإثيوبي-اتفاقية عنتبي)

الملخص

تعد المفاوضات من أولى الوسائل السياسية، أو الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية، وهي أقدم الوسائل السلمية لحل المنازعات التي عرفتها البشرية وأكثرها شيوعاً ، فهي تضع الأطراف المتنازعة وجهاً لوجه لتسوية خلافاتهم بصورة مباشرة دون تدخل أي طرف آخر، حتى تقرر التسوية التي ترضي الأطراف طبقاً لمصالحها الخاصة. وبالتالي يتبين أن الدول لا تلجأ للوسائل الأخرى لفض منازعاتها إلا بعد فشل المفاوضات.

وتكمن أهمية الموضوع في الاطلاع على دور المفاوضات في تسوية منازعات سد النهضة، والي مدى التزام الدول المتنازعة باستخدام هذه الوسيلة لفض المنازعات الدولية بعيداً عن الحرب ومآسيها وذلك للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتفعيل مبدأ المفاوضات في تسوية المنازعات بالطرق السليمة.
ويهدف البحث إلى بيان دور المنظمات الإقليمية والدولية في مفاوضات سد النهضة لتسوية النزاع وحفظ الأمن والسلم الدوليين .و من أهم النتائج التي توصلنا إليها: سلكت مصر طريق التفاوض الدبلوماسي طيلة العشر السنوات وتحلت بالصبر والحكمة مع إثيوبيا أملاً في الوصول إلى حل لأزمة سد النهضة، لما يمثله من خطورة على حصة مصر في المياه والآثار المترتبة على إقامته وملئه، في حين مارست إثيوبيا استراتيجية كسب الوقت في استنزاف قدرة مصر على المفاوضات لحين الانتهاء الكامل لبناء السد والملء الأول والثاني حتى تضع مصر إمام فرض الأمر الواقع الذي لا فرار منه، وهذا ما سعت إليه إثيوبيا من البداية وحققت ما تريده.رغم تدخل أطراف عديدة في هذه المفاوضات على رأسها البنك الدولي والويلات المتحدة ثم مجلس الأمن وتحويل الملف إلى الاتحاد الإفريقي،ظل التعنت الإثيوبي قائم في كل مرحلة من مراحل التفاوض لإضاعة الوقت وفشل المفاوضات وعدم التوصل إلى حل الخلاف،وتأكد أن إثيوبيا لا تريد اتفاق قانوني ملزم، إنما تريد خطوط إرشادية تضعها بنفسها لإدارة وتشغيل السد.

المقدمة

تتميز غالباً العلاقات بين الدول بنشوب خلافات ونزاعات، وخصوصاً إذا كانت هذه العلاقات قائمة على مصالح مشتركة بينها، ويسعى المجتمع الدولي جاهداً لإيجاد حلول لهذه النزاعات وتفادي عدم حدوتها مستقبلاً من خلال وضع ضوابط وأسس تنظم العلاقات بين الدول، وهذا ما تعمل من أجله المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي تسعى جاهدةً لتذليل الصعوبات والعراقيل وتهيئة الظروف الملائمة لحل النزاعات بشتى الطرق السليمة تفاديا اللجوء إلى القوة.

وتعد المفاوضات من أولى الوسائل السياسية، أو الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية، وهي أقدم الوسائل السلمية لحل المنازعات التي عرفتها البشرية وأكثرها شيوعاً، فهي الطريق المألوف والمعتاد لعقد الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول. علاوةً على ذلك، فهي تضع الأطراف المتنازعة وجهاً لوجه لتسوية خلافاتهم بصورة مباشرة دون تدخل أي طرف آخر، حتى تقرر التسوية التي ترضي الأطراف طبقاً لمصالحها الخاصة. وبالتالي يتبين أن الدول لا تلجأ للوسائل الأخرى لفض منازعاتها إلا بعد فشل المفاوضات.

إنّ الأهمية الكبيرة التي تمثلها هذه الوسيلة ولما لها من دور رئيسي في تسوية المنازعات الدولية سواء بالطرق الودية أو الدبلوماسية الأثر في التطرق إلى موضوع هذه الدراسة وتسليط الضوء عليها من خلال الخوض في أغوار ماهية المفاوضات وتحديد طبيعتها القانونية، وكيف تتم المفاوضات، وبيان دورها في حل منازعات سد النهضة الإثيوبي، بالإضافة إلى مدى كفاية هذه الوسيلة في حل هذا النزاع الإثيوبي دون اللجوء إلى استخدام القوة. كما تتطرق هذه الدراسة إلى عرض المراحل التي تمت فيها المفاوضات، وهل أسفرت عن هذه المفاوضات تسويةً وحلاً للنزاع الإثيوبي؟ أم أسفرت عن الوصول إلى اتفاق ملزم للطرفين بحسم الخلاف بينهما.

أولاً: أهمية الموضوع

تأتي أهمية الموضوع في أن المفاوضات تشكل أداة تواصل مباشرة مع الطرف الآخر للوقوف على أصل النزاع وتوضيح خفاياه، مما يؤدي إلى إقامة علاقات ودية لتحقيق الوفاق والاتفاق وإزالة الاختلاف والخلاف وتسوية المنازعات من خلال التفاهم والاتفاق.

وتكمن أهمية الموضوع في الاطلاع على دور المفاوضات في تسوية منازعات سد النهضة، والي مدى التزام الدول المتنازعة باستخدام هذه الوسيلة لفض المنازعات الدولية بعيداً عن الحرب ومآسيها وذلك للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتفعيل مبدأ المفاوضات في تسوية المنازعات بالطرق السليمة.

ثانياً: مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول الإجابة على التساؤل البحثي التالي:

ما مدي فاعلية هذه الوسيلة في حل نزاع سد النهضة الإثيوبي؟ وما مدي التزام الدول المتنازعة بتطبيق المعايير والضوابط في التفاوض لتسوية المنازعات الدولية بعيداً عن الحرب ومآسيها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات منها:

ما هو مفهوم المفاوضات؟ وما هي طبيعتها القانونية؟

ما مدي أهمية المفاوضات في حل النزعات بين الدول؟ وما هي آلية تفعيل التفاوض؟

وما هي المراحل التي مرت بها مفاوضات سد النهضة؟

رابعاً : أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على المفاوضات كوسيلة من وسائل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السليمة في تسوية نزاع سد النهضة الإثيوبي.

ويهدف البحث إلى بيان دور المنظمات الإقليمية والدولية في مفاوضات سد النهضة لتسوية النزاع وحفظ الأمن والسلم الدوليين

خامساً: منهج البحث

يتبع الباحث في عملية بحثه: المنهج الوصفي التحليلي الذي يشمل مناهج البحث العلمي التي تستخدم في جمع المعلومات وتحليها وتفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات من المتغيرات واقتباسها واستخلاص النتائج.

خطة البحث:

قسم هذا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: ماهية المفاوضات

المطلب الثاني:الطبيعة القانونية للمفاوضات

المبحث الثاني: الإطار الإجرائي

المطلب الأول:أسباب النزاع الإثيوبي

المطلب الثاني: مراحل مفاوضات سد النهضة

الخاتمة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

المفاوضات تأتي في صلب المهام الدبلوماسية وهي لا تقوم عادةً إلاّ بوجود مشكلة ما بين دولتين أو أكثر مما يستدعي محاولة حلها من خلال وفود الدولتين للتباحث بينهما.حيث يقوم كل طرف بالإدلاء برأيه إزاء المشكلة أملاً في أن يتنازل كل طرف عن موقفه دون الأضرار بمصالحه بهدف تحقيق الالتقاء والتوافق وحل النزاع. وقد تأتي المفاوضات أحياناً بعد نشوب حرب محدودة أو شاملة بهدف التوصل لوقف إطلاق نار أو إنهاء لنزاع طويل لم يتمكن أي من طرفيه من حسم النزاع لصالحه، غير أن هذا النوع من المفاوضات يحتاج إلى مفاوضات موسعة ومشاورات حثيثة للوصول إلى التسوية.1

المطلب الأول: ماهية المفاوضات

نتناول في هذا المطلب تعريف المفاوضات وأنواعها

أولاً: تعريف المفاوضات

المفاوضة لغةً: تعني تبادل الآراء والمجادلة من أجل الوصول إلى تسوية الخلاف، وتكون مع أصحاب الشأن في موضوع الخلاف2.

المفاوضة اصطلاحاً: هي تبادل الآراء والمقترحات بين دولتين أو أكثر أو بين منظمة دولية ودولة أو أكثر حول قضية عالقة بينهما بقصد التوصل لإيجاد حل لها[3].

وعرفت محكمة العدل الدولية الدائمة في قرارها الصادر بتاريخ 3 آب 1924 التفاوض أنه: "العملية الإدارية القانونية والمنظمة التي تقوم بها الحكومات في ممارسة سلطاتها التي لا نزاع فيها، لإدارة علاقاتها مع بعضها البعض،ومناقشة وتعديل وتسوية اختلافاتها"[4].

ثانياً: أنواع المفاوضات:

1. **المفاوضات البسيطة:** وهي محددة لموضوع النزاع مسبقاً ويجب أن تكون كافة المطالب المطروحة واضحة فيها لكل المفاوضين، كالمفاوضات التي تدور حول ترسيم الحدود البرية أو البحرية للدول أو حول توزيع مياه نهر بين دولتين[5]. (مثل مفاوضات سد النهضة) التي سيتم توضيحها لاحقاً.
2. **المفاوضات الاستراتيجية**: وهي التي تدور حول مواضيع معقدة والمطالب تكون فيها غير واضحة، وتشكل الأطراف فيها قوى ضاغطة لاعتبارات المصلحة أو تكون لها علاقة قريبة أو بعيدة بعملية التفاوض[6]، كما قد تدخل عدة عوامل للتأثير على أطراف هذه المفاوضات،وتكون أحياناً في شكل مساعدات اقتصادية أو دعم عسكري أو تتخذ شكل التهديد كالحصار وفرض الضرائب الجمركية ...الخ.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمفاوضات

الأصل في المفاوضات وسيلة اختيارية لتسوية النزاع بين الدول ذات السيادة، ولا تلزم الدول باللجوء إليها إلا في حالة وجود اتفاق يلزم ذلك. وغالبا ما تنص المعاهدات الموقعة بين الدول على ضرورة اللجوء إلى المفاوضات كشرط مسبق لتسوية النزاع قبل اللجوء إلى الوسائل الأخرى[7]، وهذا الشرط ليس إلا التزاماً بالتفاوض لحل النزاع. هذا ما أكدته المادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة – بأن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السليمة على وجه لا يجعل السلم والأمن الدولي عرضةً للخطر، وعددت المادة 33 من الميثاق هذه الوسائل فنصت على أنه (يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطرق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوثيق والتحكيم والوسائل القضائية،أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السليمة التي يقع عليها اختيارها).

1- إبراهيم مصطفي إبراهيم المهنذر-تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية-رسالة ماجستير-مصراتة-2018–ص 37.

2-Sakhrl Mohamed التفاوض والوساطة في حل النزاعات العربية-العربية المعاصرة-الموسوعة الجزائية -20-6-2020 الموقع

3-د. أحمد سرحال-قانون العلاقات الدولية-الطبعة الثانية 1993-ص436.

4- فاطمة كساب الخالدي- حل النزعات الدولية بالوسائل السليمة بين النموذجين العربي والإسلامي –دراسة مقارنة- مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية- مجلد34-6- 2020 –ص 12.

5-د. منتصر سعيد حمودة-القانون الدولي المعاصر-دار الفكر الجامعي الإسكندرية-2009-ص556.

6- جزار محمدلمين- دور الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية- رسالة ماجستير-جامعة محمد حيدر بسكرة-2018--2019 ص7

7- د. سعود العماري-المفاوضات كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السليمة-2014- https://www.alyaum.com/ تاريخ الزيارة 2022/1/26.الساعة 5:00 م

ويجب عند قبول الأطراف المتنازعة التسوية عن طريق المفوضات، أن تتم التسوية وفقاً لمبدأ حسن النية، وأن تتم بإرادة حقيقية لغرض الوصل إلى حل النزاع،[1]ويشترط لإجراء مفاوضات فعالة عدم تقديم شروط مسبقة من قبل طرفي النزاع، وهذا ما أكد عليه مندوبو الدول الاشتراكية في أكثر من مرة أثناء مناقشة مسألة الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية في لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، حيث يرون أن تقديم شروط مسبقة يمكن أن يفسّر بعدم وجود رغبة صادقة وكافية لحل النزاع، أو انعدام الثقة بين الطرفين.[2]

وعادة ما يقوم بالمفاوضات الأشخاص الذين يمثلون الدولة كرئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية أو أعضاء السلك الدبلوماسي، ما لم يكن موضوع النزاع أهمية خاصة تستدعي تعيين مندوبين متخصصين للمفاوضة بشأنه، في هذه الحالة تقوم الدولتان بتشكيل لجنة فنية مختلطة مكونة من مندوبين عن كل منهما تتولى دراسة موضوع النزاع، ووضع تقرير تعبر فيه عن رأيها ليسترشد به المفاوضون الأصليون.[3]

والمفاوضات أما تكون مباشرة وعلنية أو غير مباشرة سرية بين المتنازعين أو عبر طرف ثالث وسيط بين الأطراف يقوم بنقل الطلبات بين الخصوم. وقد تكون في مؤتمر دولي، حيث يتم تفاوض الأطراف وجهاً لوجه بمساعدة الدول المدعوة للمؤتمر، ويكون تبادل الآراء بين المفاوضين شفاهاً، أو في مذكرات مكتوبة أوالطريقتين معاً[4].

ويلعب الأطراف دوراً بارزاً في حسم النزاع، حيثُ يتوقف نجاح المفاوضات بصفة عامة على مركز الأطراف في النزاع الدولي، فكلما كان الأطراف في مركز متساوي من حيث القوة، أدي ذلك إلى نجاح كبير في المفاوضات، وإنهاء النزاع.حيث تكون المفاوضات عديمة الجدوى في حالة النزاعات الكبيرة بين دول غير متساوية اقتصادياً وسياسياً، وأيضاً تضل الدول الصغيرة تحت رحمة الدول القوية وتكون خاضعة لها.[5]

ويجب أن تسبق العملية التفاوضية ما يأتي[6]:

- أن يكون النزاع معروفاً ومحددا ومحصوراً.
- أن تكون البيئة ملائمة للتفاوض، والتوقيت مناسباً للتفاوض.
- تكون مستندات ووثائق المفاوضين المتعلقة بالنزاع جاهزة .
- وضع حلول ومقترحات بديلة تكون جاهزة في حالة فشل المقترحات السابقة.

تمر المفاوضات بعدة مراحل، ويجب أن تتميز إجراءاتها باليسر والمرونة في مختلف مراحلها لتساعد على تعزيز واستقرار العلاقات الدولية، فتبدأ عادة بشكل تمهيدي من خلال لقاء تحاوري تشاوري ثم تنتقل إلى صلب الموضوع، الذي يبدأ بسقف عالي من المطالب للأطراف المتخاصمة وفي حالة نجاحها يمكن أن تصل إلى أدني مستوى من المطالب بشكل يُرضي المتنازعين وينهي النزاع.

وأشار إعلان مانيال بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية تاريخ 15/11/1982في المادة العاشرة إلى خاصيتين تتمتع بها عملية التفاوض هي: المرونة والفعالية،[7]فالتفاوض يعد وسيلة مرنة لتسوية النزاعات بسبب إمكانية تطبيقه على جميع أنواع النزاعات سواء كانت سياسية أو قانونية أو تقنية. علاوة على أنه وخلافاً للوسائل الأخرى،لا يشمل سوى الدول الأطراف في النزاع،ومن ثم يمكن لتلك الدول التحكم بجميع مراحل العملية من بدايتها إلى نهايتها،وإجرائها بالطريقة التي تراها مناسبة. أما فعالية التفاوض فتتمثل بكون استخدامه يجري بشكل أكثر تواتراً من جميع الطرق الأخرى.

والقرارات الناتجة من المفاوضات لا تعد ملزمة للأطراف المتنازعة إلا أذا وافقوا على ذلك بمحض أرادتهم.

وقد لا ينتج عن التفاوض الوصول لحل فض النزاع، ولكنه يفرض متابعة المحادثات حتى لو احتاجت وقتاً طويلاً لفض النزاع[8]،وقد يفشل الحوار التشاوري في أحد مراحله، مما يزيد من حاجة البحث عن وسيله أخرى لفض النزاع.

وقد تهدف المفاوضات في بعض الأحيان إلى إضاعة الوقت على الخصم واستخدام الزمن للحصول على الوقت بغية تحقيق مكاسب؛ وكما يسميها البعض بالمفاوضات العبثية التي تحدث بين السلطة الفلسطينية والإسرائيليين

1- إيمان محمد بن يونس – العلاقات الدولية –دار الكتب الوطنية بنغازي-2012-ص200.
2- سليني محمد الصغير-حل المنازعات الدولية بالطرق السليمة-المفاوضات أنموذجاً-مجلة الدراسات والبحوث القانونية-المجلد5-العدد2 جوان2020-ص139.
3- نفس المرجع-نفس الصفحة.
4- د.عمر سعد الله-دراسات في القانون الدولي المعاصر-دار هومة-ط 4-2014-ص67.
5- إيمان محمد بن يونس-مرجع سابق-ص200.
6- فاطمة كساب الخالدي-مرجع سابق–ص12.
7- نفس المرجع-ص13.
8- نفس المرجع – نفس الصفحة

والتي تلت اتفاق أوسلو حتى هذا الوقت، والتي لم ينجم عنها أية نتائج تذكر للطرف الفلسطيني.[1] والتي بدورها تعكس تماماً ما يحدث الآن في مفاوضات سد النهضة والتي سيتم التطرق لها لاحقاً.

وتنتهي المفاوضات في المعتاد بطريقين، إما بالفشل والوقف أو بالنجاح والتوقيع على النتائج التي تم التوصل إليها وإعلان هذه النتائج للمجتمع الدولي. وقد يكون حفل التوقيع أحياناً بحضور ممثلين دوليين من المنظمات الدولية[2].

المبحث الثاني: الإطار الإجرائي

تعتبر المفاوضات من أقدم الطرق في فض وتسوية المنازعات الدولية وأكثرها قبولاً من أطراف المنازعة،ويعتبر التفاوض مرحلة أولى من مراحل الحوار لعرض الآراء ووجهات النظر المختلفة للخصوم وذلك على طاولة الحوار بهدف تقريبها والخروج بحل يرضي جميع الأطراف.

كما ساهمت المفاوضات في حل العديد من القضايا التي تواجه المجتمع الدولي، مثل نزع السلاح، وحقوق الإنسان، وحق تقرير المصير والاستقلال والتنمية، والمياه والغذاء ...الخ، ويرتقب مستقبلاً أن يكون للمفاوضات شأن كبير في تطوير وإرساء قواعد القانون الدولي.[3]

ونتناول في هذا المبحث أسباب النزاع الإثيوبي ، والمراحل التي مرت بها مفاوضات سد النهضة .

المطلب الأول: أسباب النزاع الإثيوبي

ترجع بداية الصراع الإثيوبي إلى اتفاقية عنتبي عام 2010 التي تعتبر الشرارة الأولى التي أدت إلى اندلاع حرب دبلوماسية بين مصر وإثيوبيا والسودان،حيثُ استغلت إثيوبيا الوضع في مصر أثر أحداث الثورة المصرية في25 يناير2011، وانشغال مصر في الثورة وفترة الانتقال السلمي للسلطة، وذلك بقيام رئيس الوزراء الإثيوبي السابق (ملس زيناوي) بوضع حجر الأساس لمشروع سد النهضة في ابريل 2010[4]، بمدينة قوبا على الحدود الإثيوبية السودانية بعد أكثر من 980 كيلومتر من العاصمة أديس أبابا، وباكتمال بناء هذا السد سيصبح السد الأكبر في أفريقيا لتوليد الطاقة الكهرومائية،حيث يبلغ طول السد حوالي 170م وعرضه 1800متر مربع، وعلى الجانب محطات توليد الطاقة الكهرومائية، ويتكون السد من جزئن، الأول: هو السد نفسه ويحتوي على حوالي 16 توربيد فرن من بحيرة تسع 1405 مليار متر مكعب،والثاني: عبارة عن بوابة ناحية البحيرة ووظيفتها هي الإغلاق عند زيادة سعة البحيرة عن 1405 مليار متر مكعب[5]، وتقدر القدرة المبدئية للسد على توليد الكهرباء بحوالي 6000-7000 ميغاوات أي ما يعادل 3 أضعاف الطاقة الكهربائية المولدة من محطة سد أسوان الكهربائية.[6]

تفاقمت واشتدت الأزمة المصرية،وتسارعت الأحداث السياسية فيها خلال الفترة من (ابريل 2010-يوليو 2014) لم تتراجع اثيوبيا عن موقفها، وقامت بتعميق نفوذها في حوض النيل ورفعت سرعة انجاز السد، حيث تمّ انجاز أكثر من 25% من سد النهضة، واكتفت مصر بتعليق عضويتها في مجلس دول الحوض النيل عام 2010 كرد دبلوماسي على ذلك، وأهملت القيادة العسكرية المصرية ملف سد النهضة في ذلك الوقت، مما جعلها تتحمل أوزار إهمالها مسؤولية ما وصلت إليه.

ثانياً: اتفاقية عنتبي

تم توقيع اتفاقية عنتبي في 14مايو2010 بين خمس دول من دول حوض النيل (تنزانيا- إثيوبيا- كينيا- اوغندة- رواندا) ورفضت مصر والسودان التوقيع على هذه الاتفاقية،لأنها نصت على إلغاء الحقوق التاريخية لكلٍ من مصر والسودان في الحصص المائية لنهر النيل والتي تقدر بحوالي (55.5 مليار متر مكعب لمصر – 18.5 مليار متر مكعب للسودان) وفقاً للاتفاقيات التي تحكم تدفق مياه النيل بروافده الكبيرة، ومنها برتوكول روما 1891،أديس أبابا 1902، لندن 1906، روما 1891، القاهرة 1959، وإطار التعاون بين مصر وإثيوبيا 1993، واتفاقية 1929 واتفاقية 1959 التي نصت جميعها على الحفاظ على الموارد المالية لدولة المصب والتعهد بعدم

1- إبراهيم مصطفي إبراهيم المهندر-مرجع سابق-ص38.
2-د. عمر سعد الله-مرجع سابق-ص70.
3- سليني محمد الصغير-مرجع سابق–ص138.
4- إيهاب سامح سيد رضوان، محمد رجب زكي،وآخرون-أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر(سياسياً-اقتصاديا واجتماعياً- وإحصائياً وجيولوجياً- المركز الديمقراطي العربي2018/8/20/ص2.
5 - نفس المرجع –نفس الصفحة.
6- اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة – مركز هردو لدعم التغير الرقمي– القاهرة 2015-ص15، www.hrdoegypt.org.

الأضرار بالمصالح المائية من خلال إنشاء سدود ومشاريع تعرقل تدفق المياه بدون الرجوع إلى قادة الدول الثلاثة أو الاتفاق بينها.[1]

ومنحت هذه الاتفاقية لكل من مصر والسودان مهلة عام واحد للانضمام لها[2]، كما نصت هذه الاتفاقية على التعاون بين دول الحوض التي تعتمد على الاستخدام المنصف والعادل للدول من الموارد المائية لنهر النيل، وحق كل دولة من دول الحوض في استعمال مياه نهر النيل داخل أرضيها، والالتزام بعدم التسبب في ضرر للدول الأخرى.وتنشئ هذه الاتفاقية مفوضية شاملة لكل دول نهر النيل لإدارة الحوض وتبادل المعلومات،ومناقشة المشاريع المشتركة الوطنية، كما تلزم الاتفاقية الدول بحل منازعاتها بالطرق السليمة[3]، حيث صادقت إثيوبيا على الاتفاقية عام 2013 وأجازها البرلمان بحلول 2014، وبمجرد سريان هذه الاتفاقية (اتفاقية عنتبي) تنتهي الحصص التاريخية لمصر والسودان.

المطلب الثاني: مراحل مفاوضات سد النهضة الإثيوبي

لقد مرّ سد النهضة الأثيوبي منذ إعلانه وحتى الآن بسلسلة طويلة من المفاوضات،حيثُ دخلت قضية سد النهضة عامها العاشر على التوالي من المفاوضات بين الدول الثلاث بعد تحقق بعض النتائج من هذه المفاوضات، التي كانت تصب لصالح أثيوبيا، في حين بذلت مصر جهوداً دبلوماسية من خلال هذه المفاوضات في أمل لإيجاد حل لهذا النزاع،ولكن النعت الإثيوبي حال دون ذلك،حيثُ تم إرسال وفود لإدارة العلمية التفاوضية ، وحدد كل طرف من أطراف النزاع مطالبه.

أولاً: مطالب أطراف النزاع

-الرؤية المصرية والسودانية (دول المصب): يعتبر نهر النيل شريان الحياة للدولة المصرية ولدولة السودان، وهو أصل وجودهما حيث قامت على ضفافه الحضارات القديمة، وبالتالي تسعى كلتا الدولتين بشتى الطرق إلى الحفاظ على مياهها وتامين وصولها من منابعها حتى المصب.[4] وتؤكد مصر على حقها في مياه النيل بواقع55.5 مليار مكعب، والسودان بواقع 17.5 مليار مكعب وفق اتفاقية سنة 1959،وحقهما في شرط الإخطار المسبق عن التدابير المزمع عقدها في أي دولة[5]. حيث يحق لدولة المصب أن تقلق من أي مشروعات وأعمال في دول المنبع من شانها التأثير على حصة مصر و السودان من المياه، وذلك باعتبار أن النيل ليس مجري لدولة بذاتها وإنما مجري مشرك بين دول الحوض جميعاً، وفقاً لاتفاقية قانون الأنهار الجديد عام 1997 والذي أقرته الأمم المتحدة.

-الرؤية الإثيوبية (دول المنبع): تستند إثيوبيا على إنها احدي دول المنبع وأهمها على الإطلاق،حيث تمد أمطارها الغزيرة نهر النيل بنحو72مليار متر مكعب،أي بنسبة 86%من إيراد النيل، وتستخدم إثيوبيا نحو2.2 مليار متر مكعب، ورغم وفرة الأمطار بها، ألا أن نوبات الجفاف المتلاحقة التي داهمتها، وما تبعها من مجاعات، والزيارة السكانية السريعة،جعل إثيوبيا تبحث عن إقامة مشروعات للري تواجه بها حاجة سكانها من الغذاء[6]، مما جعلها تطالب بإعادة النظر في مياه النيل واستخداماته.

-ترفض إثيوبيا شرط الإخطار المسبق، دون التزام دولة المصب أيضاً بهذا الشرط، حيثُ يكون الالتزام على تنفيذ المشروعات المائية على المستوى التبادلي بين دول المنبع والمصب.

-تؤكد إثيوبيا على الاحتفاظ بحقها في استعمال موارد مياه النيل لصالح شعبها، ودعت مصر إلى التفاوض بشأن ذلك.

-احتجت إثيوبيا على اتفاقية 1929 ورفضت الاعتراف بشرعيتها، بسبب توقعيها أثناء الحكم الاستعماري، وهذا لا يلزمها كدولة مستقلة في الوقت الحالي، ومن ثم تطالب بإعادة النظر فيها مرة أخري.وترفض الاعتراف بالحقوق التاريخية لمصر.

1- حزب التحرير-سد النهضة ونذر حرب المياه وتفريط الحكام وواجب الأمة-ولاية السودان-ذو الحجة 1438-أيلول سبتمبر2018- ص9.

2- يوسف آدم احمد –أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقاً للمعاهدات الدولية، رسالة ماجستير –جامعة افريقيا (الخرطوم –السودان) 2019-ص131.

3-إسراء عباس إبراهيم-سد النهضة الإثيوبي ما بين اتفاقيات مياه النيل والنظام القانوني للأنهار الدولية: دراسة الوضع المصري في حصة مياه النيل في ظل أزمة سد النهضة الإفريقي- المركز الديمقراطي العربي-يناير-2021.

4-أشرف عبد الحميد كشك-السياسة المصرية تجاه حوض النيل في التسعينات، وبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية-جامعة لقاهرة-2006-ص158.

5- نفس المرجع –ص159.

6- عادل نبهان النجار-المسالة المائية وسد النهضة الإثيوبي-الإشكاليات وأطروحات الحل- منتدي البدائل العربي-بدون سنة- ص6.

-ترى إثيوبيا أن يستند تقسيم مياه النيل على معيارين هما: مساحة التصريف في كل دولة من دول الحوض، ومساهمة كل دولة في الإيراد المائي للنهر، وهي بذلك سوف تنال القسط الأكبر من المياه، لأنها تساهم بنحو86% من مياه النهر[1].

أما وفود إدارة التفاوض كانت على النحو التالي:

- الوفد الإثيوبي:تم اختياره بعناية فائقة وهو الأقوى نوعياً وكيفياً لوجود عدد ستة خبراء في القانون الدولي، وامتلاك إثيوبيا أوراق ضغط كثيرة حيثُ أنها تتفاوض و تقوم بإكمال إنشاء السد.حيث كان من المنطقي وجوب إيقاف البناء حتى تنتهي المفاوضات، ومن منظور آخر يمكن القول بأن إثيوبيا تحظي بدعم إسرائيلي كامل مستمر، فالخبراء اليهود يشتغلون في وزارة المياه الإثيوبية[2].
- الوفد السوداني: يرأس الوفد سفير واسع المعرفة عالي الثقافة شديد الدبلوماسية وعدد اثنان من خبراء أمريكان في القانون الدولي، والذي كان جيد المستوى، حيث أبدى موقفاً محايداً لفظياً،ولكن منحاز فعلياً للموقف الإثيوبي وكان سبب ذلك وعد إثيوبيا للسودان بتوفير الكهرباء مجاناً عند تشغيل السد[3] .
- الوفد المصري: كان الأضعف كيفياً ونوعايً وخصوصاً في بداية المفاوضات، لأنه يستند في تفاوضه على اتفاقيات دولية لا تعترف بها إثيوبيا، كما أن أعضاء وفوده لم يكونوا أكفاء لعدم وجود خبراء بينهم سواء كانوا خبراء في السدود أو الأنهار أو خبراء في القانون الدولي.

ثانياً: جولات المفاوضات

امتدت المفاوضات والاجتماعات بشأن أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر والسودان منذ عام 2011حتى عام 2021[4]، ومرَّت عبر محطات ومراحل عديدة اتَّسمت بالتعثُّر والفشل في التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن،سوف تناول هذه المراحل بشيء من الإيجاز والشمول وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: طاولة الخرطوم امتدت من عام2011-2019

اكتفت مصر بتعليق عضويتها في مجلس دول الحوض النيل عام 2010 كرد دبلوماسي بعد إعلان إثيوبيا عن بناء السد وقت انشغالها في الثورة، اقترح رئيس الوزراء الإثيوبي تشكيل لجنة فنية ثلاثية مشتركة تتضمن وزراء المياه في الدول الثلاث لدراسة موضوع السد وبحث آلية تشغيل السد وفق اتفاق ملزم لكل الأطراف،وشُكلت هذه اللجنة من خبيرين من السودان وخبيرين من مصر، وأربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والأعمال الهيدروجينية والبيئية والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا[5].

وقدمت اللجنة الدولية تقريرها 2013 الذي جاء فيه أن أمان السد غير مكتمل وأنه لم تجري له دراسات اقتصادية واجتماعية، واختتم التقرير ببعض الملاحظات وطلب استكمال بعض الدراسات وكان ذلك في عهد حكم مرسي،وبعد تولي السيسي الحكم أعيد تشكيل وفد التفاوض واستأنف المفاوضات التي استمرت طوال4 سنوات تشكل فيها لجنان ثلاثية وسداسية على مستوى الدول الثلاث لتشمل دراسة كل جوانب العلاقات بين الطرفين سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، وتم النص على عدد من المبادئ أهمها التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدام مصر للمياه،والتزام الدولتين بالعمل في أطار اللجنة الثلاثية بحسن نية[6].

عقد اجتماع بين البلدان الثلاث في الخرطوم عام 2014، حيث الاتفاق على آلية لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية بشأن سد النهضة،وصدر في نهاية الاجتماع بيان ختامي برعاية دولة السودان نص فيه على تشكيل لجنة خبراء رباعية من الدول الثلاث بجانب الاستعانة بشركة استشارية دولية لإجراء الدارسات على السد. وأثناء ذلك عملت عدة اجتماعات لصياغة الشروط المرجعية لاختيار اللجنة الفنية ووضع المعايير العامة لتقييم واختيار

1- نفس المرجع –ص7.
2- د.باكيناز عبد العظيم-سد النهضة الإثيوبي العظيم بين الصراعات والتداعيات-جامعة طنطا-2019-ص6.
3- نفس المرجع-نفس الصفحة.
4- احمد المفتي-مفاوضات سد النهضة من ألاف إلى الياء-المعهد المصري الدراسات -24-يوليو-2020-ص1.
5- الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر- مصر وسد النهضة-1 يناير2022.وقت الزيارة 9:18 م الموقع على https:// www.sis.gov.eg.
6- د.أيمن السيد عبد الوهاب-تأجيل حسم-الجولة الرابعة في مفاوضات سد النهضة –المركز العربي للبحوث والدراسات-29سبتمبر2014.

الشركات الاستشارية الدولية الموكل إليها أعمال الدراسات الفنية، وتم الاتفاق على سبع مكاتب استشارية واختيار واحدة لتنفيذها[1].

مع تزايد احتجاج مصر والسودان على سد النهضة الإثيوبي،بدأت سلسلة جديدة من الاجتماعات والمفاوضات بين الدول الثلاث(مصر والسودان وإثيوبيا) عام2015 أملين إلى الوصول لاتفاق عادل يضمن لكل الأطراف الحق في مياه النيل، والتأكيد من عدم إحداث ضرر للدولتين وأسفل النهر، حيثُ تم الاتفاق على إنشاء مشروع التعاون الإقليمي بين الدول الثلاث (مبادرة حوض النيل) حيثُ شمل هذا المشروع إعداد اتفاقية إطارية تحدد المبادئ العامة لتنظيم واستغلال مياه النيل لصالح شعوب العالم أجمع،ودول الحوض خاصة،وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام،ووفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وكما تلزم هذه الاتفاقية الدول الثلاث في انتفاعها بالموارد المائية داخل أقاليمها الوطنية لتحيق رفاهة سكانها وشعبها،واستخدام مواردها المائية المشتركة بأسلوب منصف وعادل تجنباً التسبب في أي ضرر لأي دولة أخرى متشاطئة في الحوض. هذا الاتفاق قبلته مصر والسودان على سد النهضة الإثيوبي بصفته مشروعاً إثيوبياً، يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية فيها، واتفقت الدول الثلاث أن يتم ملء السد استناداً إلى نتائج الدراسة التي أعدتها اللجنة الثلاثية المشتركة لآثار سد النهضة الإثيوبي[2].

بتاريخ 2015/3/23 وقع كلاً من عبد الفتاح السيسي رئيس مصر،وعمر حسن البشير رئيس الوزراء السابق للسودان، و"هايليماريامديسالين" رئيس الوزراء الإثيوبي على وثيقة إعلان المبادئ في إدريس أبابا والذي يدور حول تقسيم مياه نهر النيل، دون الحديث عن الموارد[3]، واشتملت هذه الوثيقة على تحديد مدة زمنية لتنفيذ دراسات سد النهضة في مدة تتراوح مابين 5 أشهر إلى عام، واختارت شركة (ارتيليا) الفرنسية بمشاركة مكتب (بي آل وال) الفرنسي للقيام بهذه الدراسات.[4] وبعد توقيع الدول الأطراف الثلاثة على هذه الاتفاقية ألزمت نفسها بعشرة مبادئ : مبدأ التعاون على أساس التفاهم المشترك والمنفعة المشتركة وحسن النوايا والمكاسب للجميع ومبادئ القانون الدولي، والتعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها ن ومبدأ التنمية التكامل الإقليمي والاستدامة، ومبدأ عدم التسبب في ضرر لذوي الشأن،ومبدأ الاستخدام المنصف، ومبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد،ومبدأ العمل على بناء الثقة، ومبدأ أمان السد ،ومبدأ تبادل المعلومات والبيانات، ومبدأ السيادة الإقليمية،ومبدأ التسوية السليمة للمنازعات، حيثُ تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقا لمبدأ حسن النية، وإذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق والوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول أو ريس الحكومة.[5]

جولات عام 2016-2017 انتهت جميعًا بالتعثر والفشل ولم يتم فيه التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الخاص بالدراسات المقدم من الشركتين الفرنسيتينRL-Arteliaانتهت المفاوضات بلا شيء.

وفي عام 2018 اقترحت مصر على إثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية لتمتعه بخبرات فنية واسعة تمكنه من تيسر عمل اللجنة الثلاثية،ألا أنه تم رفض هذا المقترح من رئيس الوزراء الاثيوبي" هايليماريامديسالين" في حين السودان لم يقدم أي رأي واضح بهذا الخصوص.

وفي عام 2019 صرح الرئيس السيسي على مواقع التواصل الاجتماعي عن فشل المفاوضات بالدول الثلاث في القاهرة وأنه ولم ينتج عنه أي تطورات ايجابية، لم يتم التوصل إلى اتفاق،وأضاف قائلاً إن دولة مصر بكل مؤسساتها ملتزمة بحماية الحقوق المائية المصرية في مياه النيل، ومستمرة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي في إطار القانون لحماية هذه الحقوق[6].

وقام السيسي بعرض قضية سد النهضة أمام المجتمع الدولي حيثُ صرح ومؤكداً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 74 أن مياه النيل مسألة حياة وقضية وجود، ولن تقبل مصر تشغيل سد النهضة بفرض الأمر الواقع، ولقد سلكنا طريق المفاوضات، ولكنها لم تصل إلى أي نتائج مرجوه، وأن دخول أثيوبيا حاليا بمرحلة ملء السد بالإرادة المنفردة بدون وجود اتفاقيات وإطار تنظمي بين الدول الثلاث مؤشر خطر على الحقوق المائية لمصر، واطلب من المجتمع الدولي إيجاد حل لا يضر بدول المصب تجنباً للصراع على المياه.[7]

1- إبراهيم منشاوي-الخيار التفاوض-قضية سد النهضة والأمن المائي المصري-المركز العربي للبحوث والدراسات-12أكتوبر2014.
2- نفس المصدر السابق.
3- يوسف آدم محمد-مرجع سابق-ص 132.
4- حزب التحرير-سد النهضة ونذر حرب المياه وتفريط الحكام وواجب الأمة-مرجع سابق-ص22.
5- يوسف آدم أحمد–مرجع سابق-ص 142.
6- نفس المرجع السابق.
7-د.باكيناز عبد العظيم زيدان-مرجع سابق-ص7.

المرحلة الثانية: طاولة واشنطن امتدت من نهاية عام 2019

بعد هذا التصريح الذي قام به الرئيس السيسي تلقت مصر دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، فاستجاب مصر لهذه الدعوة بشكل فوري، وعقد اجتماع في نوفمبر 2019 بواشنطن لوزراء الدول الثلاث برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبحضور ممثل البنك الدولي، وأسفر عن الاجتماع نتائج إيجابية حيثُ تقرر عقد أربعة اجتماعات عاجلة لوزراء الري في الدول الثلاث مع الولايات المتحدة والبنك الدولي بصفة مراقب تنتهي خلال شهرين للتوصل إلى اتفاق ملء وتشغيل السد.

وأكد وزراء الخارجية للدول الثلاث في هذا الاجتماع إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول 15يناير2020 سيتفقون على تفعيل المادة العاشرة من إعلان المبادئ[1]، والذي تم توقيعه في الخرطوم، حيث تنص على أنه إذا لم تنجح الأطراف المعنية بقضية سد النهضة في حل الخلاف من خلال المشاورات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق أو الوساطة أو إحالة الأمر مرة أخري لرؤساء الدول أو الحكومة.

عقدت اجتماعات ومباحثات في إدريس بابا 16/15 نوفمبر 2019 لوزراء الري بمشاركة ممثل الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين وتم الاتفاق على استمرار المفاوضات والتشاور والمناقشات الفنية حول ملء وتشغيل سد النهضة،وبعدها استضافت القاهرة هذه المفاوضات لاستكمال المناقشات الفنية بشأن ملء وتشغيل سد النهضة للوصول إلى اتفاق ثلاثي قبل حلول 15 يناير 2020.

وفي 21 ديسمبر 2019 عقدت في الخرطوم الاجتماع الفني لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء وتشغيل السد،حيثُ أكد الوزير السوداني على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي خاصة بما يتعلق بالاستخدام العادل للمياه دون إحداث أي ضرر بأي طرف، في حين أكد وصرح وزير الموارد المائية والري الإثيوبي أن عملية ملء بحيرة سد النهضة تبدأ في يوليو2020 الأمر الذي يتطلب توافقاً من كافة الأطراف المعنية.[2]

وفي هذه المرحلة برز فيها دور جامعة الدول العربية :

اتجهت مصر إلى جامعة الدول العربية في ظل تعثر المفاوضات نتيجة لموفق إثيوبيا المتعنت،وهو ما دعا مصر التحرك إلى مجلس الأمن لإخطاره بتطورات القضية وتأثيرها على الأمن والسلم الإقليمي والدولي. إذ اجتمعت جامعة الدول العربية، في دورتها غير العادية التي عقدت في 23 يونيو 2020 (عبر تقنية الفيديو كونفرانس)[3]، بشأن سد النهضة الإثيوبي، وأكدت فيه أن الأمن المائي لمصر والسودان "جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي"، ومُشددة على ضرورة امتناع إثيوبيا عن البدء في ملء خزان السد دون التوصل إلى اتفاق مع دولتي المصب حول قواعد ملء وتشغيل السد لما يمثله هذا الإجراء من خرق صريح لاتفاق إعلان المبادئ المبرم بين الدول الثلاث في الخرطوم بتاريخ 23 مارس 2015. كما حث القرار على تشكيل لجنة لمتابعة تطورات الملف والتنسيق مع مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول كافة تطورات الموضوع على أن تتألف عضويتها من كل من: الأردن والسعودية والمغرب والعراق والأمانة العامة[4].

المرحلة الثالثة: طاولة التفاوض برعاية الاتحاد الإفريقي (القمة الإفريقية المصغرة)

عقدت القمة الإفريقية المصغرة بعد ثلاث أيام من انعقاد جامعة الدول العربية، وكانت حول سد النهضة21يوليو2020، حيث أكد فيها عبد الفتاح السيسي أن مصر دائما لديها استعداد للتفاوض من أجل بلوغ الهدف النبيل الذي يضمن مصالح جميع الأطراف من خلال التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن، وعدم بدء ملء السد بدون اتفاق والعودة الفورية إلى طاولة المفاوضات لوصول إلى اتفاق عادل، وتم الاتفاق في نهاية هذه القمة على تشكيل لجنة حكومية من الخبراء القانونيين والفنيين من الدول الثلاث إلى جانب الدول الأفريقية الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي بصفة مراقبين، وذلك بهدف عمل اتفاق قانوني نهائي ملزم لجميع الأطراف بخصوص الملء والتشغيل[5]، ومع الامتناع عن القيام بأية إجراءات أحادية،وتم اجتماع هذه اللجنة برعاية الاتحاد الإفريقي. وتلخصت هذه القمة إلى الاتفاق على مواصلة المفاوضات والوصول إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن الملء والتشغيل وتحقيق التعاون المشترك بين الدول الثلاث لاستخدام نهر النيل، وانتهت هذه بالفشل ولم يتم التوصل إلى اتفاق.

ولقد أجري عقد اجتماعات القمة المصغرة الجولة الثانية بعد ذلك للدول الثلاث برعاية الاتحاد الإفريقي وبحضور المراقبين الدوليين وخبراء مفوضية الاتحاد الأفريقي لاستكمال المفاوضات للوصول إلى اتفاق ملزم، خلص

1- الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر-مصر وسد النهضة-موقع ذكر سابقاً.
2- نفس المرجع السابق.
3- أحمد المنفي-مرجع سابق-ص7.
4- أسراء إبراهيم –مرجع سابق.
5- محمد فرج-بعد فشل مفاوضات كينشاسا. ماهي خيارات مصر والسودان المقبلة-القاهرة-سكاي نيوز عربية-أبريل2021. https;//www.skynewsrsabia.com تاريخ الزيارة2022/2/30.

الاجتماع إلى إعطاء فرصة لدول الثلاث لأجراء المباحثات والمشاورات في أطار السعي لتوصل إلى اتفاق، في حين قامت إثيوبيا بعملية الملء بالإدارة المنفردة،وأعلنت ذلك عبر التلفزيون الإثيوبي[1]،وأكد ذلك تصريح رئيس الوزراء الإثيوبي عن اكتمال المرحلة الأولى من الملء بإجراء منفرد، وذلك يوم انعقاد القمة الإفريقية المصغرة الثانية .

في هذه المرحلة تم فيها استئناف للمفاوضات وكانت على النحو التالي :

1-استئناف المفاوضات المرة الأولي

بدعوة من الاتحاد الإفريقي بعد توقف شهر كامل بدون أي نتائج إيجابية تذكر، وأكدت مصر خلال هذا الاجتماع على ضرورة التوصل إلى اتفاق في أقرب فرصة ممكنة قبل الملء الثاني لخزان السد، حتى تتحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، مما يؤمن في الوقت ذاته حقوق مصر المائية. وخلص الاجتماع على اتفاق عقد اجتماع نهاية الأسبوع برعاية الاتحاد الإفريقي للنظر في مخرجات المفاوضات، وتم انعقاد هذا الاجتماع وفشل في تحقيق أي تقدم بسبب كثرة الخلافات، وكيف يمكن استئناف المفاوضات بعد عملية الملء الأول للخزان.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الجزئية ما فائدة مواصلة المفاوضات وإثيوبيا أقدمت على أول خطوة في تنفيذ عملية الملء الأول دون وجود اتفاق يلزمها؟ وحققت ما تريده؟ وهل مواصلة المفوضات يمنع إثيوبيا عن مواصلة عملية الملء الثاني والثالث؟ أو أن هذه المفوضات مجرد وسيلة ضغط على مصر والسودان لاستكمال الملء،وأن هذه المفاوضات كانت مضيعة للوقت مصر والسودان، وكسباً للوقت لصالح إثيوبيا لاستكمال مشروعها.

وفي 2فبراير2021 عقد اجتماع بين عبد الفتاح السيسي ورئيس الكونغو الديمقراطية فليكس تشيكي،وتم فيه استعراض التطورات الخاصة بسد النهضة بهدف الوصول إلى أتفاق قانوني ملزم، وصرح رئيس الكونغو أنه سوف يبحث الأمر مع كل الدول الأطراف على حده حتى لا يتصعد الخلاف ويصعب معه الوصول إلى حل.

وفي 2مارس 2021 أصدرت وزيرة الخارجية السودانية الدكتورة مريم الصادق المهدي في مصر بياناً أكدت فيه على أهمية التوصل لاتفاق قانوني ملزم بشأن الملء والتشغيل لسد النهضة وذلك لتحقيق مصالح الدول الثلاث وحفاظاً على الحقوق المائية لمصر والسودان، كما أكدت أن لديها إرادة سياسية ورغبة جادة لتفاوض للوصول إلى اتفاق، طالبت إثيوبيا بإبداء حسن النية والانخراط في عملية تفاوضية فعالة من أجل التوصل إلى اتفاق[2].

أعرب وزير مصر والسودان عن قلقهما إزاء تعثر المفاوضات التي تمت برعاية الاتحاد الإفريقي،كما شددا أن قيام إثيوبيا بتنفيذ المرحلة الثانية من ملء السد بشكل أحادي سيشكل تهديداً مباشر للأمن المائي لمصر والسودان، وأكد الوزيران تمسكهما بالمقترح الذي تقدمت به السودان ودعمته مصر حول تطوير آلية التفاوض التي يرعاها الاتحاد الإفريقي من خلال تشكيل رباعية دولية تقودها وتيسيرها الاتحاد الإفريقي وتشمل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والويلات المتحدة للتوسط في إجراء المفاوضات .

وفي3 مارس 2021، أكدت جامعة الدول العربية مجدداً على التزام وتضامن الجامعة بالحفاظ على الحقوق المائية لكل من مصر والسودان وتساند الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق عادل وقانوني ملزم حول هذه القضية.

وبمناسبة مرور 10 سنوات على سد النهضة عقد مؤتمر في أديس أبابا، صرح فيه السفير أحمد حافظ المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية بأن إثيوبيا عازمة على استكمال ملء السد حتى لو لم يتم التوصل لاتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد[3]، وهذا الأمر ترفضه مصر والسودان لما له تأثرات سلبية على الدولتين.وأكدت الدولتان على ضرورة تدخل المجتمع الدولي للوصول إلى اتفاق ملزم من خلال العملية التفاوضية. وفي 30 مارس قام السيسي في مؤتمر صحفي عالمي بالرد على هذا التصريح الإثيوبي، وقال"أن مياه مصر لا مساس بها، والمساس بها خط أحمر، ورد فعلنا في حالة المساس بها أمر سيؤثر على استقرار المنطقة، ومبيناً أن مصر بدأت معركة التفاوض،وصرح أيضاً أثناء لقائه بقادة وضباط صف وجنود القوات المسلحة المصرية حيثُ قال"لن نتفاوض إلى ما لانهاية، وإنما يجب التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول الملء وتشغيل السد، وإن مصر لديها قوات مسلحة تعد من أقوى الجيوش في المنطقة كلها، ولكن استخدمنا للقوة دائماً متوازن ورشيد ويهدف لحماية أمننا القومي وحدودنا واستقرار الدولة المصرية".[4]

1-د. احمد منفي-مرجع سابق-ص4

2-الهيئة العامة للاستعلامات –مرجع سابق.بدون رقم صفحة.

3- نفس المرجع السابق.

4- محمود جمال-سد النهضة الاثيوبي قراءة في القدرات العسكرية وإمكانية المواجهة-المعهد المصري للدراسات-7 إبرايل2021-ص2.

2-استئناف المفاوضات في كينشاسا

استأنفت إثيوبيا ومصر والسودان مفاوضات سد النهضة في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية، وأكدت مصر أن هذه المفاوضات تعد الفرصة الأخيرة لتوقيع اتفاق قبل التعبئة الثانية للسد،حيثُ تم الاجتماع بحضور الاتحاد الإفريقي وبمشاركة وزراء الخارجية والري للدول الثلاث لانطلاق عملية تفاوضية جادة وفعالة تهدف إلى التوصل إلى اتفاق قانوني وملزم حول الملء والتشغيل يضمن مصالح الدول الثلاث[1].

وأكدت مصر والسودان تمسكهما بموقفهما في توسيع دائرة الوساطة لتشمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، في حين رفضت أثيوبيا ذلك وتتمسك بواسطة الاتحاد الإفريقي[2].وانتهي الاجتماع بدون تحقيق أي تقدم أو اتفاق حول استئناف المفاوضات،حيث رفضت إثيوبيا المقترح المقدم من السودان والخاص بتشكيل لجنة رباعية دولية يرأسها الاتحاد الإفريقي للتوسط بين الدول، ورفضت جميع البدائل التي تقدمت بها دولة مصر،وكذلك رفضت استئناف المفاوضات من جديد، وهذا يكشف مجدداً للمرة ألاف عن غياب الإدارة السياسية لدي إثيوبيا للتفاوض بحسن نية وسعيها للمماطلة والتسويف من خلال الاكتفاء بآلية تفاوضية شكلية وغير مجدية،[3]وفرض الأمر الواقع.

وفي10إبريل وجهت إثيوبيا مقترح إلى مصر تدعو فيه لتشكيل آلية لتبادل البيانات حول إجراءات تنفيذ المرحلة الثانية لملء السد،وأعلنت إثيوبيا إنها تنوى تنفيذها خلال موسم الأمطار المقبل صيف2021،رفضت مصر هذا المقترح لأنه تضمن العديد من المغالطات والادعاءات التي تعكس حقيقة هذه المفاوضات طيلة السنوات الماضية.ولقد أكدت دولة مصر ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول الملء والتشغيل، وإنها تحلت على مدار عقد كامل من المفاوضات بالمسؤولية وأبدت قدراً كبيراً من المرونة من أجل التوصل إلى اتفاق يراعي مصالح وحقوق الدول الثلاث.والآن أصبح على إثيوبيا أن تتخلى حالاً عن تعنتها وتبدي الإدارة السليمة للازمة للتوصل إلى الاتفاق المنشود.[4]

1- نفس المرجع-نفس الصفحة.
2- محمد فرج- مرجع السابق.بدون صفحة
3- محمود جمال-مرجع سابق-ص3.
4- محمد فرج-مرجع سابق. بدون صفحة

الخاتمة

تعد المفاوضات من أسهل،وأقصر الطرق الدبلوماسية،وأكثرها جدية في حل المشكلات التي يمكن أن تقع فيها الدول في سعيها وراء مصالحها الخاصة مع الأطراف الأخرى، حيثُ يؤدي تبادل وجهات النظر،بين الأطراف الذين يشتركون في المفاوضات،إلى الوصول إلى نتيجة محددة،وقد لا يتوصلون إلى اتفاق بشأن المسائل المطروحة على مائدة المفاوضات،وفي هذه الحالة تكون نهاية سلبية،وقد تكون النتيجة ايجابية إذا ما توصل الأطراف إلى اتفاق بشأن المسائل التي قاموا بإجراء المفاوضات من أجلها.
وتجد الإشارة إلى أن المفاوضات التي لا تتوج بتحرير اتفاقية والتوقيع عليها،لا تقيد الدول الأطراف لمواقف المبدئية،التي كانت لهم أثناء المفاوضات بصدد المسائل التي شاركت فيها،فإذا حدث وعادت تلك الدول إلى مائدة المفاوضات من جديد، فان ما تم التوقيع عليه يكون ملزماً لها، وما لم يتم التوقيع عليه يكون غير ملزم لها.

النتائج:

- سلكت مصر طريق التفاوض الدبلوماسي طيلة العشر السنوات وتحلت بالصبر والحكمة مع إثيوبيا أملاً في الوصول إلى حل لأزمة سد النهضة، لما يمثله من خطورة على حصة مصر في المياه والآثار المترتبة على إقامته وملئه.
- اتضح لنا أن سير المفاوضات أخذ شكل من أشكال الإذعان وهو الاتفاق الغير المتكافئ بين أطرافه،الذي يملي فيه أحد الأطراف شروطه على الأخر،على عكس المسار الذي من المفترض أن تسير فيه المفاوضات بشكل متساوي ومتكافئ وفقا للمصالح القومية لكلاً البلدين.
- مارست إثيوبيا إستراتيجية كسب الوقت في استنزاف قدرة مصر على المفاوضات لحين الانتهاء الكامل لبناء السد والملء الأول والثاني حتى تضع مصر إمام فرض الأمر الواقع الذي لا فرار منه، وهذا ما سعت إليه إثيوبيا من البداية وحققت ما تريده.
- رغم تدخل أطراف عديدة في هذه المفاوضات على رأسها البنك الدولي والويلات المتحدة ثم مجلس الأمن وتحويل الملف إلى الاتحاد الإفريقي،ظل التعنت الإثيوبي قائم في كل مرحلة من مراحل التفاوض لإضاعة الوقت وفشل المفاوضات وعدم التوصل إلى حل الخلاف.
- هذه المفاوضات قد تجردت من كل قيم حسن النوايا وغياب الإرادة السياسية للحفاظ على الحقوق المشروعة للدول الثلاث،وتأكد أن إثيوبيا لا تريد اتفاق قانوني ملزم، إنما تريد خطوط إرشادية تضعها بنفسها لإدارة وتشغيل السد.

التوصيات:

- الاعتراف الكامل من إثيوبيا بالحصص المائية لدول لمصر والسودان من مياه النيل.
- يضل الخيار الأفضل والمدعوم إقليماً ودولياً الاستمرار في التفاوض، حيث يفرض هذا الخيار على طرفي النزاع تبني خطاب تصالحي، والبعد عن أسلوب التصعيد والتهديد الذي يحمل معه غالباً نتائج عكسية وسلبية.
- الطريق الوحيد للمضيء قدماً هو التعاون والتكامل الإقليمي بين الدول الثلاث وسوف يؤدى هذا التعاون،إذا توفرت الإرادة السياسية والتمويل الكافي،إلى تلبية الحاجات المائية والتنموية للدول الثلاث، الذي يتحقق معه السلام والاستقرار لجميع الدول.
- تطلب مصر من الأمم المتحدة تفسيراً قانونيا لمبدأ الاستخدام المنصف والعادل وعدم الأضرار بدول الحوض وفقاً لاتفاقية المبادئ.
- أن تطلب مصر رسمياً التحكيم الدولي في قصية سد النهضة في ضوء الاتفاقيات الدولية الحلمة للأنهار الدولية والاتفاقيات لنهر النيل.
- الخيار العسكري مستبعد على دولة مصر ولاسيما بعد استكمال السد وبدء عملية الملء،لانعكاساته السلبية المحتملة على ضرب هذا السد .

المراجع

أولا: الكتب

1-د.أحمد سرحال-قانون العلاقات الدولية-الطبعة الثانية 1993.
2- إيمان محمد بن يونس – العلاقات الدولية –دار الكتب الوطنية-بنغازي-2012.
3-د.عمر سعد الله-دراسات في القانون الدولي المعاصر-دار هومة-ط4-2014.
4-د.منتصر سعيد حمودة-القانون الدولي المعاصر-دار الفكر الجامعي-الإسكندرية-2009.

ثانياً: المجالات العلمية والدوريات

1-احمد المفتي-مفاوضات سد النهضة من ألاف إلى الياء-المعهد المصري الدراسات -24-يوليو-2020.
2-د.أيمن السيد عبد الوهاب-تأجيل حسم-الجولة الرابعة في مفاوضات سد النهضة –المركز العربي للبحوث والدراسات-29سبتمبر-2014.
3-إبراهيم منشاوي-الخيار التفاوض-قضية سد النهضة والأمن المائي المصري-المركز العربي للبحوث والدراسات-12أكتوبر-2014.
4- إبراهيم مصطفي إبراهيم المهنذر-تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية-رسالة ماجستير-مصراتة-2018.
5-إيهاب سامح سيد رضوان ،محمد رجب زكي،وآخرون- أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر (سياسياً-اقتصادياً واجتماعياً-إحصائياً وجيولوجيا-المركز الديمقراطي العربي 2018/8/20.
6-إسراء عباس إبراهيم-سد النهضة الإثيوبي ما بين اتفاقيات مياه النيل والنظام القانوني للأنهار الدولية: دراسة الوضع المصري في حصة مياه النيل في ظل أزمة سد النهضة الإفريقي- المركز الديمقراطي العربي-يناير-2021.
7-جزارمحمد لمين- دور الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية- رسالة ماجستير-جامعة محمد حيدر بسكرة-2018-2019 .
8-سليني محمد الصغير-حل النزعات الدولية بالطرق السليمة- المفاوضات أنموذجاً-مجلة الدراسات والبحوث القانونية- المجلد 5/العدد2-جوان2020.
9-محمود جمال-سد النهضة الإثيوبي قراءة في القدرات العسكرية وإمكانية المواجهة-المعهد المصري للدراسات-7 إبرايل2021.
10-يوسف آدم احمد –أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقاً للمعاهدات الدولية. رسالة ماجستير –جامعة إفريقيا (الخرطوم –السودان)- 2019.
11-فاطمة كساب الخالدي- حل النزعات الدولية بالوسائل السليمة بين النموذجين العربي والإسلامي –دراسة مقارنة- مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية- مجلد34-6- 2020 .
12-حزب التحرير-سد النهضة ونذر حرب المياه وتفريط الحكام وواجب الأمة-ولاية السودان-ذو الحجة 1438-أيلول سبتمبر2018.
13-أشرف عبد الحميد كشك-السياسة المصرية تجاه حوض النيل في التسعينات، وبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية-جامعة لقاهرة-2006.
14-عادل نبهان النجار-المسالة المائية وسد النهضة الإثيوبي-الإشكاليات وأطروحات الحل-منتدى البدائل العربي-بدون سنة-
15-د.باكيناز عبد العظيم-سد النهضة الإثيوبي العظيم بين الصراعات والتداعيات-جامعة طنطا-2019.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1- Sakhrl Mohamed التفاوض والوساطة في حل النزاعات العربية-العربية المعاصرة- الموسوعة الجزائية -20-6-2020
2-د. سعود العماري-المفاوضات كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السليمة-2014-
https://www.alyaum.com/ تاريخ الزيارة 2022/1/26.الساعة 5:00 م
3-تاريخ محددات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين موقع arabic/com.bbc.www 2013/7/29 تاريخ الزيارة 2022/1/30 -8:30م.
4-اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة – مركز هردو لدعم التغير الرقمي– القاهرة 2015- ص15، www.hrdoegypt.org.

5-الهئية العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر-مصر وسد النهضة-1 يناير2022.وقت الزيارة 9:18 م الموقع على https:// www.sis.gov.eg.
6-نورالدين بيدكان-النزاع المائي بين مصر وإثيوبيا وخيارات التسوية-مركز الإمارات للسياسة-2020/11/15 تاريخ الزيارة2011/2/6.
7-محمد فرج-بعد فشل مفاوضات كينشاسا. ما هي خيارات مصر والسودان المقبلة-القاهرة-سكاي نيوز عربية-أبريل2021. https;//www.skynewsrsabia.com تاريخ الزيارة2022/2/30.
8-محمد فرج-بعد فشل مفاوضات كينشاسا. ماهي خيارات مصر والسودان المقبلة-ابريل2021-سكاي نيوز عربية-موقع https://www.skynewsarabia.comتاريخ الزيارة30.12.2021
9-مجلس الأمن يشجع مصر والسودان وإثيوبيا على استئناف المفاوضات- أخبار الأمم المتحدة 15سبتمبر2021 https://news.un.org/ar/story/2021/09/1083152
10-اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة – مركز هردو لدعم التغير الرقمي– القاهرة 2015- ص15، www.hrdoegypt.org.
11-دباكيناز عبد العظيم-سد النهضة الإثيوبي العظيم بين الصراعات والتداعيات-جامعة طنطا-2019 الموقع
https://www.researchgate.net/publication/336278469_sd_alnhdh_alathywby_alzym_byn_alsraat_waltdayat
12-أ.د عدلي سعداوي –سد النهضة وانسداد أفق الوصول إلى حل-مجلة أفاق استراتيجية-جامعة الفيوم-العدد3-يونيو2021.الموقعhttps://www.google.com/search?rlz
13-اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على ابواب سد النهضة-القاهرة-2015 الموقعhttps://hrdoegypt.org/wp-